A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/12/8 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 1 مايو 2017

# اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

## الدورة الثانية عشرة
**جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017**

## أعمال مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

*وثيقة من إعداد مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص، لاهاي، هولندا* [*]

**موجز**

مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص هو منظمة حكومية دولية تعمل على توحيد القانون الدولي الخاص. وتمتد ولايته لتشمل جميع نواحي القانون الدولي الخاص، بما في ذلك التعاون عبر الحدود بشأن مجموعة واسعة النطاق من المسائل المدنية والتجارية، وفي ضوء هذه الخلفية، ينشط مؤتمر لاهاي أيضًا في الأمور المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود. ومن شأن اتفاقيات القانون الدولي الخاص وغيرها من الصكوك التي وضعها مؤتمر لاهاي وأعمال هذه المنظمة فيما يخص إنفاذ هذه الصكوك وتطبيقها في أكبر قدر ممكن من الأنظمة القانونية تيسير إنفاذ الملكية الفكرية عبر الحدود ومن ثم الإسهام في حماية الملكية الفكرية عالميًا.

وتوضح هذه النظرة العامة الموجزة كيف يسهم مؤتمر لاهاي في تحقيق هدف المعالجة الفعالة لأوجه التداخل بين القانون الدولي الخاص وقانون الملكية الفكرية، خاصة عن طريق النهوض بالأعمال المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود.

[*] إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

## أولا: مؤتمر لاهاي ـ منظمة حكومية دولية عالمية

1. ثمة 82 عضوا (81 دولة والاتحاد الأوروبي)، و69 دولة أخرى غير أعضاء متصلون بواحدة أو أكثر من اتفاقيات مؤتمر لاهاي، ومن ثم فإن مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص هو منظمة حكومية دولية عالمية.

2. وتقوم ولاية مؤتمر لاهاي على العمل على التوحيد التدريجي لقواعد القانون الدولي الخاص. وتقوم المنظمة بذلك عن طريق وضع معايير دولية فيما يخص الأوضاع الشخصية أو العائلية أو التجارية المرتبطة بأكثر من دولة واحدة. وتتجسد معايير القانون الدولي الخاص هذه في الاتفاقيات والقوانين الوطنية والقوانين النموذجية والأدلة القانونية وغيرها من الوثائق والصكوك التي تنظم العلاقات الخاصة عبر الحدود الوطنية. وفي الأساس، يتناول القانون الدولي الخاص 3 قضايا رئيسية: اختصاص محكمة بالنظر في قضية ما (الولاية القضائية الدولية)، والقانون المطبق على قضية ما (القانون المطبق) والاعتراف بالأحكام الأجنبية وإنفاذها. ويشمل القانون الدولي الخاص التعاون الإداري والقضائي فيما يخص المسائل المذكورة آنفًا.

3. وقد عقد مؤتمر لاهاي اجتماعه الأول في 1893 حول مبادرة توبياس ميخائيل كايل آسر (الحاصل على جائزة نوبل للسلام في 1911). ومنذ أن أصبح مؤتمر لاهاي منظمة حكومية دولية دائمة في 1955، وضع المؤتمر 38 اتفاقية وبروتوكولاً ومجموعة واحدة من المبادئ؛ وتعالج هذه الصكوك المسائل المتصلة بالقانون الدولي الخاص في مجالات حماية العائلة والطفل والإجراءات المدنية والقانون التجاري والقانون المالي. وتساعد هذه الصكوك في بناء الجسور بين الأنظمة القانونية المختلفة مع احترام تنوعها.

4. أما الهدف الأسمى لمؤتمر لاهاي فهو العمل على خلق عالم يتمتع فيه الأشخاص ـ سواء أفراد أو شركات ـ بدرجة عالي من الأمن القانوني بالرغم من الفوارق بين الأنظمة القانونية.

ثانيًا: مؤتمر لاهاي ـ أعمال إنفاذ الملكية الفكرية

5. تؤدي العمليات الاقتصادية المزدهرة للعولمة والرقمنة التي تعزز نشاط الملكية الفكرية عبر الحدود إلى مصادفة الممارسين القانونيين يوما بعد يوم لقضايا يتداخل فيها قانون الملكية الفكرية مع القانون الدولي الخاص.

6. على سبيل المثال، عندما يرغب صاحب حق ملكية فكرية في الاستناد إلى حق ملكية فكرية ممنوح في الخارج من أجل إبرام اتفاق ترخيص، قد يواجه أسئلة فيما يخص توثيق وثيقة منح حق الملكية الفكرية أو القانون المطبق على اتفاق الترخيص. كما أنه في حالة نشوء إجراءات تقاضي، قد تثار أسئلة فيما يتعلق بالخدمة أو النظام القانوني أو الأدلة أو إنفاذ حكم صادر في دولة أخرى.

7. ومن ثم فإن التداخل بين القانون الدولي الخاص وقانون الملكية الفكرية يسترعي اهتمام المجتمع القانوني الدولي. ولدى مؤتمر لاهاي باع طويل في وضع قواعد القانون الدولي الخاص في الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية. ويسهم عدد من اتفاقيات مؤتمر لاهاي وصكوكه في تشكيل إطار دولي موثوق به ويمكن التنبؤ به فيما يخص المعاملات وإجراءات التقاضي عبر الحدود، ومن ثم فإنه مهم للغاية في أمور الملكية الفكرية.

### ألف. تعيين القانون المطبق

8. أدرج مؤتمر لاهاي موضوع القانون المطبق على التراخيص واتفاقات الدراية العملية في برنامج عمله للمرة الأول في الثمانينيات. وقد أثير هذا الموضوع مجددًا في سياق اعتماد مبادئ لاهاي حول اختيار القانون في العقود التجارية الدولية (مبادئ لاهاي 2015).

9. وتوفر مبادئ لاهاي لعام 2015 مخططا شاملاً لتوجيه المستخدمين في إنشاء أنظمة اختيار القوانين أو إصلاحها أو تفسيرها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وهي متصلة بالعقود الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، مثل عقود تراخيص الملكية الفكرية وعقود نقل الملكية الفكرية. وتؤيد مبادئ لاهاي لعام 2015 استقلالية الأطراف عن طريق إعطاء أثر عملي للاختيار الذي تتخذه الأطراف في صفقة تجارية ما فيما يتعلق بالقانون الذي يحكم علاقاتها التعاقدية، ومن ثم التأكيد على وجاهة القانون الذي تختاره الأطراف لتنظيم أي قضايا تعاقدية تنشأ من النزاع.

## باء. إلغاء التصديق على الوثائق العامة

10. تُيسر اتفاقية لاهاي المؤرخة 5 أكتوبر 1961 بشأن إلغاء إلزام التصديق بالنسبة للوثائق العامة الأجنبية (اتفاقية أبوستيل لعام 1961)[1] تعميم الوثائق العامة المحررة في أحد الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية وإصدارها في طرف متعاقد آخر في الاتفاقية. وهي تحقق ذلك من خلال الاستعاضة عن الإجراءات الشكلية المعقدة والمكلفة غالبا فيما يرتبط بعملية التصديق الكامل (الاعتماد التسلسلي) بإصدار أبوستيل وحسب.

11. وتنطبق الاتفاقية على الوثائق العامة فقط، بما في ذلك "الوثائق الإدارية" في إطار معنى المادة 1(2)(ب) من الاتفاقية، مثل وثائق منح البراءات أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية.

12. ولا تتناول الاتفاقية بشكل مباشر الوثائق التي تحررها منظمات حكومية دولية وفوق وطنية، على سبيل المثال وثائق منح البراءات الصادرة من مكتب البراءات الأوروبي، وذلك لأنها منظمات دولية وليست سلطات وطنية. ونظرا إلى غياب حل دولي بشأن تصديق هذه الوثائق، قرر مجلس الشؤون والسياسات العامة في مؤتمر لاهاي في 2017 تشكيل فريق عامل لدراسة عملية تصديق الوثائق الصادرة من منظمات فوق وطنية وحكومية دولية.

## جيم. جمع الأدلة خارج البلد

13. تعد الأدلة أمرا حاسما في أي منازعات مدنية أو تجارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وقد أبرمت اتفاقية لاهاي المؤرخة في 18 مارس 1970 بشأن الحصول على الأدلة خارج البلد في المسائل المدنية أو التجارية (اتفاقية الأدلة لعام 1970)[2] لوضع طرائق للتعاون من أجل الحصول على الأدلة في الخارج في المسائل المدنية أو التجارية. وتدرك الاتفاقية الأنظمة القانونية المتنوعة فيما يخص الحصول على الأدلة حول العالم، ومن ثم فهي توفر طريقة فعالة لتسهيل نقل الطلبات عبر الحدود. ورغم أن الاتفاقية تعد غير إلزامية في بعض بلدان القانون العام، إلا أنها تبسط بشكل كبير إجراءات الحصول على الأدلة خارج البلد، وتقلل بشكل كبير الوقت المستغرق في الحصول على الأدلة خارج البلد.

## دال. تبليغ الوثائق القضائية أو غير القضائية في الخارج

14. يعد تبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية للأطراف القائمة في الخارج من العوامل الأخرى الهامة في سياق التقاضي المدني أو التجاري عبر الحدود، بما في ذلك التقاضي بشأن حقوق الملكية الفكرية. وهو في الواقع عامل جوهري في حق المدعى عليهم في تلقي إخطار دعوى فعلي في الوقت المناسب. وقد أبرمت اتفاقية لاهاي المؤرخة 15 نوفمبر 1965 بشأن تبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية في الخارج فيما يتعلق بالمسائل المدنية والتجارية (اتفاقية التبليغ 1965)[3] لتبسيط الإجراءات وتسريعها فيما يخص تبليغ الوثائق القضائية أو غير القضائية في الخارج. ومن الناحية العملية، تسهل الاتفاقية وتبسط بشكل كبير نقل الوثائق للتبليغ في الخارج، وهي تقلل بشكل كبير الوقت المستغرق في إكمال التبليغ في الخارج.

[1] في وقت كتابة هذه الوثيقة، ثمة 111 دولة متعاقدة في الاتفاقية.
[2] في وقت كتابة هذه الوثيقة، ثمة 61 دولة متعاقدة في الاتفاقية.
[3] في وقت كتابة هذه الوثيقة، ثمة 72 دولة متعاقدة في الاتفاقية.

## هاء. تعيين الولاية القضائية والاعتراف بالأحكام الأجنبية وإنفاذها

15. عند بدء إجراءات التقاضي بشأن الملكية الفكرية، يواجه الأطراف غالبا صعوبات في تعيين الولاية القضائية والاعتراف بالأحكام الأجنبية أو إنفاذها. ويرمي عمل مؤتمر لاهاي بشأن وضع القواعد والمعايير في هذين المجالين (والذي يشار إليه عادة "بمشروع الأحكام") إلى توفير درجة أعلى من اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ فيما يخص التقاضي المقصود.

أ) اتفاقية اختيار المحكمة لعام 2005

16. تنطبق اتفاقية لاهاي المؤرخة 30 يونيو 2005 والمتعلقة باتفاقات اختيار المحكمة (اتفاقية اختيار المحكمة لعام 2005)[4] والتي دخلت حيز النفاذ في 1 أكتوبر 2015، على الاختيار الحصري لاتفاقات المحاكم المبرمة في المسائل المدنية أو التجارية.

17. وتنص الاتفاقية على 3 التزامات رئيسية: 1) المحكمة المختارة يجب أن تسمع النزاع؛ 2) يتعين على أي محكمة غير مختارة أن تعلق أو ترفض الإجراءات التي ينطبق عليها اتفاق اختيار محكمة حصري؛ 3) يجب الاعتراف بالحكم الصادر عن المحكمة المختارة وتطبيقه في الدول المتعاقدة الأخرى. وبهذه الطريقة، تضمن الاتفاقية درجة أكبر من اليقين القانوني بشأن الأعمال التجارية المرتبطة بأنشطة عبر الحدود وتيسر التجارة الدولية والاستثمار الدولي.

18. وفيما يخص قضايا الملكية الفكرية تحديدا، تفرق الاتفاقية بين حق المؤلف والحقوق المجاورة من ناحية ومن ناحية أخرى حقوق الملكية الفكرية، وتتعامل مع الأمرين بشكل مختلف. ويعد حق المؤلف والحقوق المجاورة مشمولين تماما في الاتفاقية، حتى ولو كانت صحة هذه الحقوق مطعون فيها.

19. ومن ناحية أخرى، تُستبعد من الاتفاقية صحة حقوق الملكية الفكرية خلاف حق المؤلف والحقوق المجاورة والتعدي عليها، إذا ما أثيرت بوصفها موضوع دعوى. وفيما يخص صحة حقوق الملكية الفكرية، لا تنطبق الاتفاقية على دعاوى الإلغاء أو الإعلان عن عدم صحة حقوق الملكية الفكرية التي تتطلب التسجيل. فضلاً عن ذلك، عندما تثار مسألة صحة حقوق الملكية الفكرية التي تتطلب التسجيل كمسألة تمهيدية، على سبيل المثال الدفاع المستند إلى عدم الصحة في دعاوى دفع الإتاوات، يستمر انطباق الاتفاقية على الادعاء الأساسي (دفع الإتاوات). ومع ذلك، لن يُعترف بالحكم التمهيدي بشأن الصحة أو ينفذ بموجب الاتفاقية، وإذا كان الحكم التمهيدي بشأن الصحة لا يتسق مع حكم بشأن صحة الحق المعني صادر من المحكمة المختصة في الدولة التي يُكفل حق الملكية الفكرية بموجب قوانينها، قد يُرفض الحكم المتعلق بالادعاء الأساسي (المستند إلى الحكم التمهيدي بشأن الصحة) لأغراض الإنفاذ.

20. وفيما يخص الدعاوى المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية خلاف حق المؤلف والحقوق المجاورة، فإنها تُستبعد ما لم تكن دعاوى التعدي قد أقيمت أو كان من الممكن أن تقام لمخالفة عقد مبرم بين الطرفين. وتندرج هذه الحالة في إطار الاتفاقية حتى لو كان التعدي يخص التزاما غير تعاقدي عوضا عن الالتزام التعاقدي.

ب) أعمال وضع القواعد والمعايير المستمرة

21. يعمل مؤتمر لاهاي حاليا على إعداد اتفاقية بشأن الاعتراف بالأحكام وانفاذها في المسائل المدنية أو التجارية، كاتفاقية مكملة لاتفاقية اختيار المحكمة لعام 2005. وسينظر فريق الخبراء في مشروع الأحكام لاحقا فيما إذا كان من المفيد القيام بالمزيد من أعمال وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالولاية القضائية الدولية.

[4] في وقت كتابة هذه الوثيقة، كانت الاتفاقية ملزمة لما عدده 30 عضوا (المكسيك والاتحاد الأوروبي، وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (عدا الدانمرك) وسنغافورة).

22. وينص المشروع الحالي، مشروع الاتفاقية المُعد في فبراير 2017، على الاعتراف بالأحكام وإنفاذها من الدول المتعاقدة الأخرى التي تستوفي أساسا (أو أكثر) من أسس الاعتراف والإنفاذ (المادة 5) ويبين الأسباب الوحيدة لرفض الاعتراف بهذه الأحكام وإنفاذها. فضلاً عن ذلك، من أجل الاعتراف بأكبر قدر ممكن من الأحكام وإنفاذها، لا يمنع مشروع الاتفاقية لفبراير 2017 الاعتراف بالأحكام وإنفاذها في دولة متعاقدة بموجب القانون الوطني أو بموجب معاهدات أخرى، وذلك رهنا بالحكم المتعلق بالأسس الحصرية للاعتراف والإنفاذ (المادة 6).

23. وتعد معاملة الأحكام الصادرة بشأن الملكية الفكرية من المواضيع المثيرة للجدل في المفاوضات المستمرة. وبينما تؤيد أغلبية الوفود إدراج الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية، بعض الوفود يفضل استبعاد أحكام البراءات من نطاق تطبيق الاتفاقية أو أن تشمل فقط الأحكام المتعلقة بعقود الملكية الفكرية.

24. ومن المتوقع أن يؤدي المزيد من العمل ما بين الدورات حول الملكية الفكرية إلى التقريب بين المواقف بشأن أحكام الملكية الفكرية قبل الاجتماع التالي للجنة الخاصة في نوفمبر 2017.

## ثالثا. ملاحظات ختامية

25. بوصف مؤتمر لاهاي المنظمة العالمية الرائدة في مجال القانون الدولي الخاص، فإنه يعمل على توفير قواعد أوضح للقانون الدولي الخاص وحلول قانونية وإدارية وقضائية إبداعية للمشاكل التي تطرأ عادة في التجارة والاستثمار وحركة الأشخاص عبر الحدود. كما أن عمله يسهم أيضا في إنفاذ الملكية الفكرية عن طريق توفير حلول مقبولة فيما يخص القانون الدولي الخاص في الإطار القانوني الدولي مما يعزز احترام الملكية الفكرية عالميا. وتحقيقًا لهذا الغرض، يعمل مؤتمر لاهاي في تعاون وثيق مع الويبو وغيرها من أصحاب المصلحة. كما أنه يرحب بالمبادرات المشتركة من أجل إنفاذ الملكية الفكرية على نحو أفضل. ويُعد المشروع المشترك الحالي بين الويبو ومؤتمر لاهاي فيما يخص وضع أداة موارد تعالج التداخل بين القانون الدولي الخاص وقانون الملكية الفكرية مثالا ممتازا لمثل هذه المبادرات المشتركة.

[نهاية الوثيقة]